Al-Daleel
مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies

Origins of Miracles According to Theologians

Hussein Al-Ukla
PhD Candidate in Islamic Jurisprudence and its Principles, Al-Mustafa International University, Iraq.
E-mail: Husn1980@yahoo.com

Ali Al-Zubaidi
Assistant Professor of Exegesis (tafsir) and Quranic Sciences, Al-Mustafa International University, Iraq.

Yasser Qoteish
Assistant Professor, Department of Islamic Jurisprudence and its Principles, Al-Mustafa International University, Lebanon.

Abstract

This article explores the topic of miracles, focusing on the origins attributed to them by theologians. Specifically, it examines whether miracles are exclusively acts of God Almighty, without any influence from the infallible individual (Ma'soom), even in a mediating capacity. Otherwise, does God enact miracles directly at times, and at other times empower the infallible individual to bring them about? Are miracles exclusively from God (Exalted and Glorified), either initiated or enabled, or are they solely a result of supplication (Du'a)? Through an inductive approach, classifying and analyzing the works of theologians in particular, we conclude that a miracle must be an act of God. This is because He is the one who validates the truthfulness of the claim being made upon Him. This purpose can only be achieved if the miracle originates solely from God. If it were the act of another – even ostensibly – the validity of the claimant's assertion could be questioned by those addressed by the claim. However, while miracles are exclusively acts of God, they occur in various forms: either originating directly from God Almighty without the mediation of the infallible, as in the extinguishing of the fire for Abraham (peace be upon him); or through the mediation of the infallible, manifested through them, as in the transformation of the staff into a serpent; or occurring in response to the supplication of the infallible, as in Zechariah's prayer to God to grant him a child from his barren wife.

Keywords: Miracle, Challenge, Theologians, Origins.

Al-Daleel, 2025, Vol. 7, No. 4, PP. 183-207

Received: 08/01/2025; Accepted: 11/02/2025

Publisher: Al-Daleel Institution for Studies and Research

©the author(s)

مؤسسة الدليل
للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Institution
for Doctrinal Studies
الدليل
Al-Daleel

مناشئ المعجزة عند المتكلّمين

حسين العكلة
طالب دكتوراه في الفقه والأصول، جامعة المصطفى العالمية، العراق. البريد الإلكتروني: Husn1980@yahoo.com
علي الزبيدي
أستاذ مساعد في التفسير وعلوم القرآن، جامعة المصطفى العالمية، العراق.
ياسر قطيش
أستاذ مساعد في قسم الفقه والأصول، جامعة المصطفى العالمية، لبنان.

الخلاصة

تناولنا في هذا البحث موضوع المعجزة، من جهة المناشئ التي ذكرها المتكلّمون لوقوعها، فهل هي من فعل الله تعالى حصرًا دون تأثير المعصوم ولو على نحو الوساطة؟ أو أنّها تقع بفعله المباشر سبحانه تارةً، وأخرى بتمكين المعصوم من إيقاعها؟ وهل تقع من الباري ﷻ فقط، ابتداءً أو تمكينًا؟ أو لا تكون إلّا بالدعاء؟ من خلال استقراء ما ورد في آثار المتكلّمين بشكل خاصّ وتصنيفه وتحليله، انتهينا إلى أنّ المعجزة لا بدّ أن تكون من فعل الله تعالى؛ لأنّه هو المؤيِّد لصدق الدعوى التي تدّعى عليه، ولا يمكن تحقّق هذا الغرض إلّا بكونها كذلك؛ لأنّها لو كانت من فعل غيره ـ ولو ظاهرًا ـ لأمكن التشكيك في صدق دعوى المدّعي عند المخاطبين بالدعوى. إلّا أنّها مع كونها من فعل الله تعالى حصرًا، لكنّها تقع في صور متعدّدة: فإمّا أن تصدر عن الباري تعالى ابتداءً دون توسّط المعصوم، كما في إطفاء النار عن إبراهيم عليه السلام. أو تكون بتوسّط المعصوم في إظهارها على يديه، كما في تحوّل العصا إلى حيّة تسعى، أو تقع استجابةً لدعاء المعصوم، كما في دعاء زكريّا أن يرزقه تعالى ولدًا من امرأته العاقر.

الكلمات المفتاحية: المعجزة، الكرامة، التحدّي، المتكلّمون، المناشئ.

مجلّة الدليل، 2025، السنة السابعة، العدد الرابع، ص. 183 - 207
استلام: 2025/01/08، القبول: 2025/02/11
الناشر: مؤسّسة الدليل للدراسات والبحوث
© المؤلف

المقدمة

يعدّ بحث المعجزة من أهمّ البحوث الكلامية التي شغلت أذهان الباحثين على مدى العصور، لارتباطه المباشر بأصل الرسالات التي بُعث بها الأنبياء. فالمعجزة هي (الوثيقة الحصرية) التي يُعرف بها النبيّ، والدليل الأكيد على صدق مدّعاه، والبرهان الساطع على أنّه مبعوث من الله تعالى.

أضف إلى ذلك أنّه بحث وثيق الصلة بالإمامة أيضًا، فهي تثبت بطريقين: النصّ، أو المعجز. وإن كان المعجز في شأن الإمام لا ينحصر في الدلالة على صدق دعواه فحسب، كما ذكروا في النبوّة، إنّما يقع لإبراز مقامه وعلوّ شأنه وشرفه، وهو ما يسمّى أحيانًا بالكرامة. كما أنّ الدليل على إمامته لا ينحصر بالمعجز؛ لأنّ الأصل فيها هو النصّ.

في هذا البحث، حاولنا جمع ما يمكن من أقوال المتكلّمين في المعجزة، وبيان ما ذكروه من مناشئها، سواء من جهة فاعلها والأصل الذي صدرت عنه، أم السبب الموجب لوقوعها. فبدأنا بتعريف المعجزة أوّلًا، ثمّ الكرامة وهي وجه آخر من وجوهها، كما أوردنا الشروط التي ذكروها في تحقّقها، مع إطلالة موجزة على كلّ شرط بمقدار تعلّقه بهذا البحث.

ومن خلال ذكر التعريفات والشروط، حاولنا استكشاف المناشئ المفترضة، مع استقراء جملة من كلماتهم في هذا المورد بالخصوص. وقسّمناها إلى أربعة محاور، ثمّ استخلصنا النتائج المترتّبة على الاستقراء والتصنيف والتحليل، كما أوضحنا الرأي المختار في كلّ ما هو موضع تأمّل لدينا.

المبحث الأوّل: مفردات البحث

أوّلًا: المناشئ

وهي جمع "الْمَنْشَـإِ"، اسـم مـكان، أو مصدر ميمي من النشـوء، أي الحدوث. «وأنشـأ الله الخلق: أي ابتـدأ خلقهـم» [ابن منظور، لسـان العرب، ج 1، ص 170 مـادّة ن ش أ].

وتُستعمل في الأصل والأساس أيضًا، أي الأساس والأصل الذي نشأ منه القول أو غيره.

فيُقـال: مَنشَـأُ هـذا القول، وهذه الدعـوى: أي أصله، وأساسـه الذي انطلق منه. أو السـبب الداعي الذي دعا لذلك.

جـاء في "المعجـم الوسـيط": «والمنشـأ: الأصـل أو العلّـة. يقال: ما منشـأ هذا الاضطـراب؟ ما أصله أو سـببه» [إبراهيـم مصطفـى، المعجم الوسـيط، ص 920. مـادّة ن ش أ].

والمقصـود في هـذا البحـث: الأصـل الذي نشـأت منـه المعجـزة، والفاعـل الحقيقي لها، أو السـبب الذي وقعـت بموجبـه. فهـل هي مـن فعـل الله تعـالى دون تدخّـل مـن المعصـوم؟ أو مـن فِعْلِـه بإقـدارٍ مـن الله تعـالى؟ وعلى كلا الفرضـين، هـل تحصـل ابتـداءً من الله تعـالى دون اختيـار المعصـوم؟ أو من المعصـوم مبـاشرةً باختيـاره؟ أو اسـتجابةً لدعائه؟

ثانيًا: المعجزة

أ- المعجزة لغةً

اسـم فاعـل مـن الفعـل "أعجَـزَ"، ومصـدره العجـز، أي الضعـف، وهـو ضـدّ القـدرة. والواحدة مُعجِـزَة أو مُعجـز.

قـال ابـن فـارس: «العين والجيـم والـزاء: أصلانِ صحيحـان، يـدلُّ أحدُهما على الضَّعـف، والآخر على مؤخَّـر الـشيء. فـالأول عَجِـزَ عـن الـشيء يعجِـز عَجْـزًا، فهو عاجـزٌ، أي ضَعيـف. وقولهـم: إنّ العجـزَ نقيـضُ الحَـزْم فمن هـذا؛ لأنـه يَضْعُف رأيُـه» [ابـن فـارس، معجـم مقاييـس اللغـة، ج 4، ص 232].

وعليـه يكـون معنى "أعجَـزَهُ": أصابه بالعَجْـز، أي الضعف وعدم القـدرة. والمُعجِـز، أو المعجزة: ما لا يسـتطيع المخاطـب بالمعجـزة القيام به.

ب- المعجزة اصطلاحًا

لـم يـرد لفظ "المعجـزة" بالمعنى الاصطـلاحي في القـرآن الكريم، إنّمـا ورد في الروايـات[1] والمباحث

1- مـن ذلـك مـا ورد في علـل الشرائـع عـن الإمـام الصـادق عليه السلام أنـه سُـئل: «لأيّ علّـةٍ أعطـى اللـه صلى الله عليه وآله أنبيـاءه وأعطاكم المعجـزة؟ فقـال: ليكون دليـلًا عـلى صـدق مـن أتى بـه، والمعجـزة علامـة للـه، لا يعطيهـا إلّا أنبيـاءه ورسـله وحججـه؛ ليُعـرف بـه صـدق الصـادق مـن كـذب الـكاذب» [الصـدوق، علـل الشرائـع، ج 1، ص 122].

الكلامية. والوارد في القرآن الكريم لفظ "الآية" بمعانٍ متعدّدة، أبرزها: العلامة التي تستلزم برهانًا جليًّا على صدق المدّعي، فتكون حجّةً على غيره. كما في قوله تعالى: ﴿**قَالَ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِيْنَ ۞ فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِيْنٌ ۞ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِيْنَ**﴾ [سورة الأعراف: 106 - 108].

فالآية أعمّ من المعجزة، والمعجزة أخصّ.

لكنّ علماء الكلام استعملوا لفظ "المعجزة" للدلالة على الآية بضوابط أخرى إضافية، كالتحدّي مثلًا؛ لتكون أخصّ من الآية، وأحد أفرادها، بلحاظ أنّ المعجزة آية خاصّة، فكلّ معجزة آية، ولا عكس.

قال الأستاذ مطهري: «وقد عبّر المتكلّمون عن هذا بالمعجزة؛ لأنّ من لوازم كون الشيء آيةً أن يعجز بقيّة الناس عن الإتيان بمثله، وقد خاطب الأنبياء الناس بلغة التعجيز هذه، وتحدّوهم أن يأتوا بمثل ما يأتون به؛ لذلك أطلقوا عليه المعجزة، التي تعني الشيء الذي يُبرز عجز الآخرين» [مطهري، النبوّة، ص 173].

وأراد بالآية هنا المعنى الخاصّ منها، وهو "المعجزة" باصطلاح المتكلّمين، أي من لوازم كون الشيء آيةً دالّةً على النبوّة، أي علامة أن يعجز بقيّة الناس عن الإتيان بمثله. وهذا ما يُفهم من سائر عباراته في المصدر المذكور. وإلّا فإنّ التعجيز ليس لازمًا ضروريًّا من لوازم كلّ آية بالمعنى العامّ، إنّما من لوازم الآية المخصوصة الدالّة على نبوّة النبيّ.

فتضليل الغمام على بني إسرائيل مثلًا آيةٌ من آيات الله ﷻ، لكنّها لا تستلزم بذاتها تعجيزًا، بل كانت منّةً وتفضّلًا من الله تعالى عليهم، وإظهارًا لعظمة الله وشرف النبيّ، لا تعجيزًا لهم. والآية أعمّ كما ذكرنا، فكلّ آيات الله معجزات من حيث اللغة، لكنّهم ميّزوا المعجزة اصطلاحًا بشرط التحدّي لتصديق النبيّ.

وبناءً على ذلك، ذكروا للمعجزة مجموعةً من التعاريف الاصطلاحية المتقاربة.

أبرزها ما ذكره المفيد بقوله: «المعجز هو الأمر الخارق للعادة، المطابق للدعوى، المقرون بالتحدي، المتعذّر على الخلق الإتيان بمثله» [المفيد، النكت الاعتقادية، ص 35].

وقد عبّروا عن خرق العادة بمخالفة العادة تارةً، أو انتقاضها تارةً أخرى، وسوف نناقش ذلك لاحقًا.

ثالثًا: الفرق بين المعجزة وخوارق العادات

ممّا تناوله المتكلّمون بالبحث، الفرق بين المعجزة وخوارق العادات، كما في أفعال بعض السحرة، أو أصحاب الرياضات الروحية، أو ما استجدّ حديثًا في علم النفس الموازي (Parapsychology)

الذي يضبط ويدرس الظواهر الخارقة، والذي أصبح من العلوم المعروفة في العالم، وله معاهد خاصّة. أو ما يُكتشف علميًّا من الطاقات الخفيّة في بدن الإنسان، القادرة على إحداث الخوارق عند بعضهم، وأمثال ذلك ممّا يمكن وقوعه من غير الأنبياء. فكيف يمكن التمييز بين هذه الخوارق، وبين المعجزات؟ وماذا لو ادّعى أحد هؤلاء أنّه نبيٌّ؟

ذكر المتكلّمون مجموعةً من الفوارق، نجملها فيما يلي مع بعض التصرّف والتوضيحات الضرورية، مع ملاحظة أنّها تشكّل بمجموعها فرقًا واحدًا مركّبًا من مجموعة أوجه:

فمن تلك الأوجه:

1- أنّ السحر والرياضات الروحية يمكن تعلّمها، فهؤلاء المرتاضون والسحرة وأمثالهم، يخضعون لبرامج تدريبية خاصّة، ويأخذون عن غيرهم علومًا متعلّقة بالسحر. وهو أمر مرتكز في عقول الناس، فعادةً ما يكون الساحر أو المرتاض معروفًا في محيطه بهذه الصفة من خلال مسيرته الحياتية فيما بينهم. وهذه ممكنة لكلّ متعلّم أحرز تلكم المقدّمات وأتقن تلك الفنون. أمّا المعجزة فلا تخضع لتلك الضوابط، ولم يعرف عن ذوي المعجزات أنّهم دخلوا هذه المداخل، ولا أنّ أحدًا استطاع أن يتعلّم مقدّماتٍ معيّنةً أوصلته إلى إحياء ميّتٍ، أو خلق ناقةٍ من العدم! [انظر: سبحاني، الإلهيات، ج 3، ص 108]

2ـ من خلال استقراء ما وقع من المعاجز، وما هو مفترض في سائر الخوارق، نلاحظ أنّ نطاق وقوع سائر الخوارق محدود جدًّا قياسًا مع المعجزة، من جهة التنوّع، سواء في جنسه، أو شخص فاعله. [انظر: المصدر السابق، ص 110]

أمّا من جهة جنسه فلا يقاس ما وقع من المعجزات، بما يقع من الخوارق المفترضة في السحر وغيره؛ إذ لم نسمع ولم نقرأ عن ساحر أو مرتاض أنه أحيا ميّتًا بعد موته، أو جعل العصا حيّةً حقيقيةً في لحظة، أو أمثال ذلك ممّا هو محال في العادة.

وأمّا من جهة شخص الفاعل، فنجد أنّ نطاق عمل الساحر وغيره محدود في دائرة ضيّقة، لا يستطيع تعدّيها إلى ما هو أوسع. وهذا ما يظهر جليًّا عند الطلب منه أن يفعل شيئًا على الفور.

كما يظهر من خلال الظواهر الباراسيكولوجية في العلم الحديث. فهي موزّعة بين أشخاص يختصّ كلٌّ منهم بظاهرة معيّنة، فهذا معروف بتحريك الأشياء بالعين فقط، وذاك معروف بالتخاطر، أو الجلاء البصري، أو غير ذلك ممّا ذكروه من تلك الظواهر. فلم نسمع حتّى الآن على الأقلّ أنّ هناك شخصًا اجتمعت فيه مجموعة من الخوارق.

أمّا صاحب المعجزة فتتنوّع خوارقه بصور مختلفة، فتارة العصا، وأخرى اليد البيضاء، وتارةً

يُطلب منه إحياء الميّت كما في سورة البقرة، وغير ذلك. وهكذا نلاحظ وقوع المعاجز المتعدّدة لكلّ نبيٍّ من الأنبياء.

3ـ أهداف صاحب المعجزة تنحصر في جهة واحدة معيّنة هي الدعوة إلى الفضيلة والقيم السامية، فتقترن بدعوى النبوّة، مع التحدّي، وعدم وجود المعارض لها بالفعل؛ لذا نجد أنّ دعوى الأنبياء واحدة لا تتعدّد. أمّا أهداف الساحر وأمثاله فتختلف من شخص لآخر، مع وجود المعارض وفقدان التحدّي عادةً. فلا نجد أنّ السحرة والمشعوذين يجمعهم جامع واحد من حيث الأهداف، بل الغالب أن تكون أهدافهم معلومةً للناس، من جلب الشهرة، أو إثارة الإعجاب، أو تحصيل المال والثروة، أو غير ذلك من الأهداف الخاصّة. [انظر: المصدر السابق، ج 3، ص 111]

4ـ أنّ مدّعي النبوّة معروف بسيرته الحسنة في قومه قبل بعثته، وقبل الإتيان بالمعجزة، أمّا السحرة وأمثالهم فلم يشترط أحدٌ فيهم ذلك. وهذا يؤكد إحراز نزاهة صاحب المعجز وصدقه قبل ادّعائه النبوّة والإتيان بالمعجزة. أمّا الساحر وأمثاله فليس كذلك، بل قد عُرف عن الكثير منهم خلاف ذلك تمامًا، أو على الأقلّ أنّ ذلك غير محرز في سيرتهم. [انظر: الراوندي، الخرائج والجرائح، ج 3، ص 1032]

5ـ أنّ أسرار السحر كثيرًا ما تنكشف بعد حين، أمّا المعاجز فلا تزيدها الأيّام إلّا ثباتًا، وما تزال أسرارها خفيّةً على العباد بعد مرور القرون المتمادية؛ إذ لم يعرف أنّ العلم الحديث حتّى الآن على الأقلّ اكتشف السرّ في إحياء الميّت أو الخلق لا من شيء، أو أمثال ذلك. فالسحر وأمثاله في الغالب محدود بزمن، أمّا المعجزة فدائمة وثابتة. [انظر: المصدر السابق]

6ـ أنّ وقوع المعجزة كثيرًا ما يكون بالطلب المباشر من الله تعالى، بلا تكلّف ولا مقدّمات، وبأشكال مختلفة، فهو تصديق مباشر من الله ﷻ لمدّعي النبوة، أمّا السحر فليس كذلك. [انظر: المصدر السابق]

من مجموع هذه الفروق، لا يبقى مجال للخلط بين المعجزة وغيرها من الظواهر الخارقة فيما لو وقعت بالفعل.

رابعًا: الفرق بين الكرامة والمعجزة

ذكروا للمعجزة والكرامة فروقًا، منها:

1- عدم شرط التحدّي في الكرامة

قال الخواجة نصير الدين الطوسي: «والفعل الخارق الذي يظهر على أحدٍ من غير التحدّي يسمّى بالكرامة، وهو يختصّ بالأولياء عند من يعترف به» [المحقّق الطوسي، قواعد العقائد، ص 72].

2- اختصاص المعجزة بالأنبياء والكرامة في من عداهم

قال الإيجي: «ومع ذلك تمتاز الكرامة عن المعجز بأنها مع دعوى الولاية دون النبوّة» [الإيجي، المواقف، ج 3، ص 371].

وقال القاضي الجرجاني في شرحه على المواقف: «والجواب: أنّها تتميّز بالتحدّي، (مع ادّعاء النبوّة) في المعجزة (وعدمه) أي عدم التحدّي مع ذلك الادّعاء في الكرامة» [القاضي الجرجاني، شرح المواقف، ج 8، ص 289].

أمّا بخصوص إطلاق لفظ "المعجزة" أو "الكرامة" على ما يقع من المعصومين عليهم السلام من الخوارق، فالأصحّ الأوّل، وإن كان أكثرها بلا شرط التحدّي. ويظهر أثر هذا الاستعمال في التمييز بينها وبين الكرامات؛ لأنّ الكرامات تقع ممّن هو دونهم، ولا بدّ من التمييز بين ما يقع منهم من الخوارق وبين غيرهم، فهم لا يقاس بهم أحد كما هو معلوم. أضف إلى ذلك عدم المانع من وقوع بعضها مع التحدّي لإثبات إمامتهم، كما هو منقول في بعض الأخبار.

وقد شاع استعمال لفظ المعجزة بين الكثير من الأعلام قديمًا وحديثًا بخصوص خوارق ما وقع من الأئمّة عليهم السلام.

وما يعنينا في هذا البحث هو المعجزة المستعملة في المعصومين من الأنبياء والأئمّة.

المبحث الثاني: شرائط المعجزة وأركانها

ذكروا للمعجزة شروطًا عديدةً، اختلفوا في حصرها بعدد معيّن، وإن كان الغالب منها محلّ اتّفاق، وهي:

أوّلًا: خرق العادة

وهو محلّ اتّفاق بين المتكلّمين، بل هو الأساس الذي يترتّب عليه التحدّي، وهذا ما نلاحظه من تكرار هذا التعبير في تعريفاتهم:

قال السيّد المرتضى: «والثاني: أن تنتقض به العادة المختصّة بمن ظهر المعجز فيه» [المرتضى، الذخيرة في علم الكلام، ج2، ص 18].

وقال كذلك: «المعجزة: الفعل الناقض للعادة، يتحدّى به الظاهر في زمان التكليف؛ لتصديق مدّعٍ في دعواه» [المرتضى، الرسائل، ج 2، ص 283].

ويلاحظ هنا أنّهم استعملوا تعبير "نقض العادة" كما في تعريف السيّد المرتضى، أو "خرق العادة" كما في تعريف الفاضل المقداد، واستعمل بعضهم تعبير "مخالفة العادة".

قال عبد القاهر البغدادي: «وقالوا في الركن الثامن المضاف إلى المعجزات والكرامات أنّ المعجزة أمر يظهر بخلاف العادة على يدي مدّعي النبوّة» [البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 302].

ويظهر أنّ المقصود بالعادة في عرف المتكلّمين هو المعنى العرفي، وليس الفلسفي أو العلمي، أي ما هو مألوف ومتعارف في حياة الناس.

ولكن أثير هنا سؤالٌ أبعد من المعنى العرفي عن حقيقة تلك المخالفة أو الخرق أو الانتقاض للعادة، وهو علاقة المعجزة بقانون العلّية، فهل هي خرق لهذا القانون الذي يبتني على أساسه الكون وتُفسَّر حوادثه؟ أو أنّها خاضعة للقانون ذاته، لكنّ عللها خفيّة علينا؟ أو هنالك تفسير آخر؟ سوف نتطرّق إلى هذا المطلب في مبحث "مناشئ المعجزة".

ثانيًا: الاقتران بالتحدّي

فقد تقدّم في تعريف المفيد للمعجز قوله: «المعجز هو الأمر الخارق للعادة، المطابق للدعوى، المقرون بالتحدّي، المتعذّر على الخلق الإتيان بمثله» [المفيد، النكت الاعتقادية، ص 35]. كما في معجزة القرآن الكريم، وتحدّي المشركين أن يأتوا ولو بسورة من مثله.

وهذا القيد يكاد يكون أقرب للتوضيح منه إلى الشرط؛ لأنّه داخل في التعجيز. فإنّ الإتيان بالمعجز، وجعله دليلًا على أنّه من فعل الله تعالى، مع المطالبة بتصديق الدعوى، يلزم منه التحدّي أيضًا؛ لأنّ من شأن الخصم أن يسعى دائمًا لنقض الحجّة، فلا شكّ أنّه لو قدر على مثل المعجز لفعل، فالتحدّي قائمٌ بالفعل بين من ظهر المعجز على يديه، ومن طُلب منه تصديق الدعوى.

ثالثًا: التعجيز الفعلي

وهو أن يقع على وجه يتعذّر على الخلق الإتيان بمثله، أي أنّه يُظهر عجزهم الفعلي، وهو ما ذكره السيوري في تعريفه السابق، وذكره السيّد المرتضى في الشرط الثالث بقوله: «والثالث: أن يتعذّر على الخلق فعل مثله، إمّا في جنسه أو في صفته المخصوصة» [المرتضى، الذخيرة في علم الكلام، ج 2، ص 18].

قال المقداد السيوري في الشرط الخامس: «كونه يتعذّر على الخلق الإتيان بمثله؛ وذلك لأنّه لو لم يتعذّر عليهم، لم يُعلم أنّه من فعل الله، فلا يكون دالًّا على التصديق، وذلك كالشعبذة والسحر» [السيوري، إرشاد الطالبين، ص 307].

وعبّر بعضهم عن هذا الشرط بعدم المعارضة، أي عدم إمكانية غير الله ﷻ الإتيان به أيضًا.

قال العلّامة الحلّي: «والمعجز هو أمرٌ خارقٌ للعادة، مقرونٌ بالتحدّي، مع عدم المعارضة ... وعدم المعارضة قيدٌ لا بدّ منه ليخرج عنه السحر والشعبذة» [الحلّي، مناهج اليقين، ص 362 بإيجاز يسير].

فالتعجيز الفعلي يعني أنّ المعجز غير قابل للإيقاع من غير صاحب المعجز نفسه، وأنّه ليس

مـن بـاب التعلّـم، كما هو الحـال في السـحر أو غيره ممّا هـو ممكن لبعض البـشر، إنّما يعني اسـتحالة إيقاعـه من جميـع البشر على الإطـلاق، وانحصاره بمـدّعي النبوّة.

ويؤيّـد ذلـك، وقوع الكثير من المعجزات اسـتجابةً لـلدعاء، وهو كثير في حيـاة الأنبياء والأوصياء، فهذا ما لا يسـتطيعه سـاحرٌ أو غيره، ولا يمكن اكتسـابه بالتعلّم.

رابعًا: كيفية دلالتها على صدق النبيّ

قـال السـيّد المرتـضى: «ومعـنى قولنـا: "معجـز" في التعارف: مـا دلّ على صـدق من ظهـر على يده، واختـصّ بـه» [المرتضى، الذخيرة في علـم الـكلام، ج 2، ص 18].

وقـال في الـشرط الرابـع مـن شروط المعجـز: «والرابـع: أن يختـصّ بالمـدّعي على طريقـة التصديـق لدعـواه» [المصدر السابق].

وقـال العلّامـة الحـلّي: «ونعـني بالمعجـزة: ثبـوت ما ليـس بمعتـاد، أو نفي مـا هو معتـاد، مع خرق العـادة، ومطابقـة الدعوى» [الحلّي، كشـف المراد في شرح تجريـد الاعتقـاد، ص 327].

وكون المعجز دالًّا على صدق دعوى النبوّة يبتني على أربع مقدّمات:

أ ـ أنّ دعـوى النبـوّة بحاجـة لدليل، شـأنها شـأن أيّ دعوى أخرى، وهـذا ما عليه الفطرة السـليمة وبنـاء العقلاء، وإلّا لـزم تصديق كلّ دعـوى، وهو باطل.

ب ـ أنّ هـذه الدعـوى تُنسـب إلى الله تعـالى، فلا بـدّ أن يكون الدليـل ممّن ادّعيـت عليه الدعوى. فالدليـل المعجـز هـو "الوثيقـة الرسـمية" الـتي تصـدر مـن الرئيـس الأعلى في تعيـين مـن هـو دونـه في المنصـب، فـلا يثبـت المنصـب الأدنى إلّا بها.

ج ـ أنّ إظهـار المعجـز على يـد الـكاذب قبيـح في العقـول؛ لأنّـه إغـراء بالجهل، وهو محـال على الله تعالى.

قـال السـيّد الخـوئي: «وإنّمـا يكـون الإعجـاز دليـلًا على صـدق المـدّعي؛ لأنّ المعجـز فيـه خـرق للنواميـس الطبيعيـة، فـلا يمكـن أن يقـع مـن أحـد إلّا بعناية مـن الله تعـالى، وإقدارٍ منـه، فلو كان مـدّعي النبـوّة كاذبًـا في دعـواه، كان إقـداره على المعجـز مـن قبـل الله تعـالى إغـراءً بالجهـل، وإشـادةً بالباطـل، وذلـك محـال على الحكيـم تعـالى» [الخـوئي، البيـان في تفسـير القـرآن، ص 33].

د ـ أنّ تجويـز تصديـق الـكاذب عليـه سـبحانه يعـني المسـاواة في التصديق بـين الصـادق والكاذب، فيمتنـع بعدهـا معرفـة النبيّ من غـيره، ويبطل الاحتجـاج بالنبوّة، وينتقـض الغرض منهـا وهو هداية النـاس وإخراجهـم من الظلمـات إلى النور. فالسـفارة عـن الله تعالى مقـام عظيم، ومنصـب مرموق،

يكثر مدّعوه على مرّ الأزمنة، ولولا أنّه يصدّق الصادق فقط، لما أمكن تمييزه عن غيره. بناءً على مجموع المقدّمات السابقة، تكون دلالة المعجزة على النبوّة عقليةً، مبتنيةً على قاعدة الحسن والقبح العقليين، وفي ذلك تفصيل أوسع، ليس هذا محلّه.

خامسًا: كونها من فعل الله تعالى أو جاريةً مجرى فعله

أمّا كونها من فعله تعالى، فيعني الوقوع المباشر منه تعالى بلا توسّط من النبيّ أو الإمام، كما في انقلاب العصا أفعى بعد إلقائها، أو إرسال ناقة صالح، أو غير ذلك.

وأمّا كونها جاريةً مجرى فعله: أي أن تقع بتمكين من الله أو بأمره.

ونلاحظ في هذا النحو (الثاني) اختلافًا فيما بين المتكلّمين: فمنهم من اكتفى بكون المعجز من فعل الله تعالى، ومنهم من أضاف إليه الجريان مجرى فعله، ومنهم من رفض هذه الإضافة، ومنهم من رآها قيدًا زائدًا مفهومًا من غيره فلا حاجة لذكره.

وفيما يلي نذكر بعض أقوالهم في ثلاثة محاور، استنادًا لما ذكرنا من اختلافهم في ذكره أو عدم ذكره:

1- من ذكروا أنّها من فعل الله تعالى:

أ- قال الشيخ المفيد: «المعجز فعل الله تعالى، وهو قائم مقام التصديق» [المفيد، النكت الاعتقادية، 37].

ب- قال أبو الصلاح الحلبي: «ويفتقر المعجز إلى شروط ثلاثة، منها: أن يكون خارقًا للعادة، من فعله تعالى، مطابقًا لدعواه» [الحلبي، تقريب المعارف، ص 154]، أي لدعوى النبيّ.

ج- قال ابن حمزة الطوسي: «وللمعجز أحكام لا بدّ من معرفتها: أحدها: أن يكون من فعل الله تعالى» [ابن حمزة الطوسي، الثاقب في المناقب، ص 40].

د- قال السيّد الخوئي: «إن إقامة المعجزة ليست أمرًا اختياريًّا للرسول ﷺ وإنّ ذلك بيد الله سبحانه» [الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص 118].

وقد جعل الشيخ آصف محسني ذلك قيدًا زائدًا، سواء أضيف إلى ما قبله أم لا؛ لأنّه مفهوم من عدم إمكان معارضة المعجز. [انظر: محسني، صراط الحق، ج 3، ص 44]

2- من أضافوا إليها الجريان مجرى فعله:

أضاف عدد من المتكلّمين قيدًا آخر مرادفًا لكون المعجز من فعل الله تعالى، هو أن يكون جاريًا مجرى فعله، ومن هؤلاء:

أ ـ أبـو إسـحاق النوبخـتي، بقوله: «وشرط المعجـز أن يكون من فعلـه تعالى، أو جاريًـا مجرى فعله» [النوبختـي، الياقوت في علـم الكلام، ص 68].

ب ـ العلّامـة الحـلّي؛ إذ قـال في ذكـر شروط المعجزة: «الثـاني: أن يكون من قبل الله تعـالى أو بأمره» [الحـلّي، كشـف المراد في شرح تجريـد الاعتقاد، ص 328].

وقـال: «وشرط المعجـز أن يكـون مـن فعلـه تعـالى، أو جاريًـا مجـرى فعلـه، بـأن يكون بأمـره أو تمكينـه؛ لأنّ المصـدّق للنـبيّ بالمعجـز هـو الله تعالى، فـلا بدّ أن يكـون المعجز منسـوبًا إليـه» [الحلّي، أنـوار الملكـوت، ص 184].

جـ ـ أبـو الحسـن الحلبي؛ إذ قـال في بعض شروط المعجـز: «وشرط المعجز في دلالتـه على التصديق، أن يكـون متعـذّرًا في جنسـه أو صفتـه المخصوصـة؛ لكونه من فعـل الله تعالى، أو جاريًـا مجرى فعله» [الحلبي، إشـارة السـبق، ص 40].

3- من اختلفت أقوالهم:

في أقـوال بعـض المتكلّمـين نجـد اختلافًـا واضحًا، إمّا في ذكـر فعل الله تعـالى وحده تـارةً، أو إضافة الجريـان مجـرى فعلـه تارةً أخـرى. أو ذكـر الجريان مجـرى فعله تـارةً، ثمّ نفيـه صراحةً:

فمـن الأوّل مـا نجـده عند الشـيخ الطوسي؛ إذ قـال في الشرط الثـاني من شروط المعجـز: «أن يكون مـن فعـل الله أو جاريًا مجـرى فعله» [الطـوسي، الاقتصـاد فيما يجب عـلى العبـاد، ص 292].

لكنّـه قال في "الرسـائل العشر": «والدليـل على نبوّة نبيّنا محمّـد ﷺ: لأنّه ادّعى النبـوّة، وظهر المعجز على يـده، والمعجـز فعـل الله تعالى، فيكـون نبيًّا حقًّا ورسـولًا صدقًـا» [الطـوسي، الرسـائل العـشر، ص 105]. فلـم يذكـر هـذا القيد، لكنّـه لم يصرّح بلزومـه أو عـدم لزومه، ولا بنفيـه أو قبوله.

ومـن الثـاني مـا نجـده عنـد السـيّد المرتـضى؛ إذ اختلفـت إفادتـه في الرسـائل، عمّـا هي عليـه في الذخـيرة، فقـد رفـض في الذخيرة القـول بأنّها جاريـة مجرى فعلـه، مع أنّه قـال بها في بعـض مصنّفاته الأخـرى: «ويكـون مـن فعلـه تعـالى، أو جاريًـا مجـرى فعلـه تعـالى» [المرتـضى، الرسـائل، ج 3، ص 18؛ انظر كذلـك: جمـل العلـم والعمـل، ص 40].

لكنّـه قـال في الذخـيرة: «وإنّمـا قلنـا: "أن يكـون مـن فعلـه تعـالى" ولـم نقـل: "أو ما يجـري مجرى فعلـه" على مـا يمـضي في الكتـب؛ لأنّ المـدّعي إنّمـا يـدّعي أنّ الله تعـالى يصدّقـه بمـا يفعلـه، فيجب أن يكـون الفعـل القائـم مقـام التصديـق ممّـن طُلب منـه التصديـق، وإلّا لم يكـن دالًّا عليـه. وفعل المُـدَّعي كفعـل غـيره من العبـاد في أنّـه لا يـدلّ على التصديق، وإنّمـا يدلّ عليـه فعل مـن ادُّعي عليه التصديـق» [المرتـضى، الذخـيرة في علـم الـكلام، ج 2، ص 18].

وهـذه المسـألة بحاجـة إلى تحقيق مسـتقلّ، باسـتقراء أقـواله والتحقّق من نسـبتها إليه، وتشـخيص رأيـه النهـائي، أو البـتّ في كونـه قـال برأيٍ ثـمّ عدل عنـه، وليس هـذا محلّه.

لكنّنـا لـو أمعنّـا النظـر في الغـرض مـن المعجزة، وهـو تصديق دعـوى المـدّعي، وإقامـة الحجّة على الخلـق، لـزم أن ينحـصر وقوعهـا بـالله تعالى؛ لأنّـه هو المؤيِّـد والمصدِّق لمـدّعي النبـوّة. أمّا نسـبتها إلى مـدّعي النبـوّة ولـو ظاهـرًا، والقـول بـأنّ الله تعالى مكّنـه من ذلـك لتصديق دعـواه، فيلزم منـه قبول الدعـوى على الغـير بـلا بيّنة منه، أي أنّ النبيّ سـوف يكون كالشـاهد لنفسـه على صدق دعـواه، حال أنّ المطلـوب شـهادة مـن ادّعى عليـه النبوّة، وهـو الله تعالى.

والقيـد الذي أضافـه بعضهـم، وهو الجريان مجـرى فعله تعـالى بالتمكين، يحتاج لواسـطة إضافية، وكلفـة زائـدة مـن المتلـقّي لكي يدركـه، بخـلاف الأوّل وهو كـون المعجز مـن الله تعالى مبـاشرةً. أي أنّ المتلـقّي لا بـدّ أن يفـسّر الفعـل المعجز الواقـع في مرتبة سـابقة بأنّه تمكين مـن الله، ثمّ ينسـبه إلى الله تعـالى. والتفسـير في المرتبـة المذكـورة لا يضمـن الجـزم عند المتلـقّي أنّه تمكـين خاصّ مـن الله تعالى؛ إذ كثـيرًا مـا يختلـط ذلك بالتمكـين العامّ للكثـير من البشر، ممّـن يمتلكـون طاقاتٍ خاصّـةً طبيعيةً أو اكتسـابيةً، كمـا في الكثـير مـن الطاقـات المكتسـبة بالرياضـات الروحيـة أو البدنيـة، أو الظواهر الباراسايكولوجية.

وعليـه يكـون احتمال وقـوع المعجز من المـدّعي، بموجـب تلك الطاقـات الطبيعية أو المكتسـبة، قادحًـا في دلالتـه على صـدق المـدّعي؛ لعدم انحصـاره بالله تعـالى، وإلّا لـزم تصديق كلّ مـن كانت لديه الإمكانيـة على إحـداث بعض الظواهـر الخارقة.

لذا يكـون مـن الـلازم القـول بانحصـار المعجـز في كونـه من فعـل الله تعالى، وهـو ما علّله السـيّد المرتـضى في الذخـيرة فيمـا تقدّم مـن قوله، وكذلـك أبو الصـلاح الحلـبي، وغيرهما.

المبحث الثالث: مناقشة مناشئ المعجزة عند المتكلّمين

قبـل الـشروع ببيـان مناشـئ المعجزة لا بـدّ من دراسـة العلاقة بـين المعجـزة وقانـون العلّية، فمن خـلال تعريـف المعجـزة، والوقائع الإعجازيـة المتكاثرة، يبدو للوهلـة الأولى كأنّ المعجـزة خارج إطار العلـل الطبيعيـة المتعارفـة. فالقانـون الطبيعي المتعارف أن يـولد الولد من أب وأمّ، فلـو ولد من غير أب وأمّ، فـلا شـكّ أنّـه يثـير التسـاؤل بهذا الخصوص. وسـوف نحـاول في هـذا المبحث استكشـاف علاقة المعجزة بقانـون العلّية.

أوّلًا: المعجزة وقانون العلّية

حاصل السؤال المطروح بهذا الخصوص: أنّ المعلول لا يمكن تحقّقه بلا علّة، وهذه من البدهيات العقلية والقرآنية [انظر: الطباطبائي، تفسير الميزان، ج 1، ص 76]، وأنّ الإنسان يسعى دائمًا لاكتشاف تلك العلل والإفادة منها في حياته، كما هو حاصل ويحصل في الاكتشافات العلمية والصناعات وغيرها.

قال الأستاذ مطهري بعد أن استثنى افتراض الصدفة في وقوع أيّ حادث: «وإذا ما أذعن الإلهيون إلى الصدفة بهذا المعنى (وقوع حادثة في العالم من دون علّة)، فسيكونون هم أوّل من يلحقه الضرر؛ لأنّه لم يكن لهم دليل على وجود الله بعد ذلك» [مطهري، النبوّة، ص 172].

لكنّنا نجد في المعجزة في الظاهر خرقًا للكثير من القوانين المعتادة، ففي المعجزة يُخلق الطير من الطين، ثمّ يكون طيرًا حقيقيًّا. وهو خرق للقانون المعروف في تكوّن الطير. وهذا يعني ظاهرًا تحقّق المعلول بلا علّة، وهو مخالف لبديهة العقل.

وقد أجيب عن ذلك بعدة إجابات، تمثل مذاهب ونظريات مختلفة في تصوير العلاقة بين المعجزة وقانون العلّية [انظر: مطهري، النبوّة، ص 178 وما بعدها]، أجودها وأفضلها:

ـ أن المعجزة وإن كانت خرقًا للمألوف، وبخلافه، إلّا أنّها لا تقع خلافًا لقانون العلّية، غاية ما في الأمر أنّنا نجهل العلّة التي وقعت بموجبها. وهنالك فرق بين جهلنا بالعلّة، وعدم وجود العلّة مطلقًا. فهي خاضعة لقانون العلّية، إلّا أنّ علّتها خفيّةٌ عنّا.

وهذه العلّة قد تكون طبيعيةً مادّيةً، أو معنويةً.

فممّن بسط القول في ذلك السيّد الطباطبائي الذي أفاد بما حاصله: أنّ المعجز وإن أنكرته العادة واستبعدته، إلّا أنّه ليس من المحالات ذاتًا، بحيث يُبطله العقل الضروري، كما يبطل اجتماع النقيضين وأمثاله ممّا هو ممتنع بالذات. بل إنّ ما يحصل في المعجز واقعًا، ممّا لا تنكره عادةً الطبيعة، وهو حاصل في النظام المادّي في كلّ حين، بتبديل الحيّ إلى ميّت، والميّت إلى حيٍّ، وأمثال ذلك. وإنّما الفرق بين صنع العادة وبين المعجزة الخارقة، هو أنّ الأسباب المادّية المشهودة بين أيدينا إنّما تؤثّر أثرها مع روابط مخصوصة وشرائط زمانية ومكانية خاصّة، تقضي بالتدريج في التأثير. [انظر: الطباطبائي، الميزان، ج 1، ص 77]

وقال الشيخ جعفر سبحاني: «إنّ المعجزات لا تعدّ نقضًا لقانون العلّية العامّ، فإنّ المنفيّ في مورد المعجزة هو العلل المادّية المتعارفة التي وقف عليها العالم الطبيعي واعتاد الإنسان على مشاهدته

في حياتـه، ولكـن لا يمتنـع أن يكـون للمعجـزة علّة أخرى لم يشـاهدها النـاس من قبل، ولـم يعرفها العلـم ولم تقـف عليها التجربة» [السبحاني، محاضرات في الإلهيات، ص 266].

وقـال الأسـتاذ مطهري: «أتقبـل قوانينُ الوجود الاسـتثناء؟ أتُعدُّ المعاجـز وخوارق العادة نقضًا لسـنّة الله؟ الجـواب لـكلا السـؤالين بالنـفي، فـلا قوانين الوجـود تقبـل الاسـتثناء، ولا خوارق العـادة نقض لتلك القوانـين» [مطهـري، العدل الإلهـي،ص 144].

وهـذه الإجابـة تترتّـب على بحـث سـابق ليس محلّـه هنا، وهـو العلاقـة بين النظـام الكـوني عمومًا وبـين خـوارق العادات.

فلـو جمعنـا مقدّمتـين ضروريتـين في المقـام، لا يعـسر علينـا فهـم العلاقـة بـين المعجـزة وقانـون العلّيـة، وهاتـان المقدّمتـان همـا:

أ ـ أنّ الأصل في جميع العلل هو الله تعالى، فهو مسبّب الأسباب وخالق العلل.

ب ـ أنّنا ما زلنا نجهل أغلب العلل المادّية في الطبيعة، فكيف الحال بغيرها من العلل؟

وعليـه فـإنّ المعجزة خاضعـة كغيرها من الظواهـر لقانون العلّيـة، إلّا أنّها تقـع في شروط وضوابط أخـرى مختلفـة عمّـا ألفناه مـن القوانـين. فالحديد مثـلًا لا يطير في الوضـع الطبيعي؛ لخضوعـه لقانون الجاذبيـة، إلّا أنّـه في شروط وضوابـط أخـرى أصبـح يطـير. فكمـا أنّ قانـون الجاذبية منـع الحديد من الطـيران، فـإنّ تغيـير الـشروط والحيثيات مكـن من التغلّـب على المنع.

بعبـارة أخـرى: إنّ المعجـزة تقـع تفعيلًا لقانـون معـيّن، أو مجموعة قوانـين، مادّية أو غـير مادّية، كلّهـا تحـت تأثـير سـلطة واحـدة هي العلّـة الأولى، وهـو البـاري ﷻ، وبذلـك لا تكـون خارجـةً عن قانـون العلّية.

ثانيًا: مناشئ المعجزة

مـن خـلال مـا سـبق من العـرض، نجـد أنّهم ذكـروا للمعجـز منشـئين فقـط، إلّا أنّنا نجـد في غير ذلـك منشـأين آخريـن أيضًـا، هما: وقـوع المعجز اسـتجابةً لـلدعاء، وكونه بسـبب النفوس القدسـية الـتي تمتلـك طاقاتٍ اسـتثنائيةً، فيكـون المجمـوع أربعةً، هي:

المنشأ الأوّل: أنّ الفاعل هو الله تعالى

وهـو مـا تقـدّم في التعاريـف والشروط الـتي ذكرها مجموعـة من المتكلّمـين، وقد علّـل بعضهم ذلك بمـا يلي:

أ ـ السـيّد المرتـضى: علّلـه بـأنّ «المـدّعي إنّمـا يـدّعي أنّ الله تعالى يصدّقـه، بما يفعلـه، فيجب أن

يكـون الفعـل القائـم مقـام التصديـق، ممّـن طُلـب منـه التصديـق، وإلّا لم يكـن دالًّا عليـه، وفعل المـدّعي كفعـل غـيره مـن العبـاد، في أنّه لا يـدلّ على التصديـق، وإنّما يـدلّ عليه فعل مـن ادّعي عليه التصديـق» [المرتـضى، الذخـيرة في علـم الـكلام، ج 2، ص 19].

أمّا بخصوص طريق العلم بأنّه من فعل الله تعالى، فقد ذكر منه السيّد المرتضى صورتين:

الأولى: أن يكون من جنس لا يقدر عليه العباد، كالحياة والجسم. [انظر: المصدر السابق].

ومـن أمثلـة كونـه مـن جنس مـا لا يقـدر على فعله غـير الله تعـالى، إخـراج الناقة مـن الصخرة. فهـو خلـقٌ لا مـن شيء، وهـذا من مختصّـات الله تعالى. فهي بجنسـها معجـزة؛ لأنّها خلـق لا من شيء إظهارًا لصـدق النبيّ.

الثانيـة: أن يكـون مـن وصـف مـا لا يقـدر عليه العبـاد، كفلـق البحر والـكلام الخـارق للعادة، وهـو القـرآن الكريـم، وأمثـال ذلـك [انظر: المصدر السـابق]. فالمعجزة بالمعـنى الاصطـلاحي لا في البحر نفسـه، إنّمـا في صفـة الانفـلاق، وليسـت في الكلام نفسـه، فهـو من مقـدور البشر، لكـن في كونه بهـذه الصفـة مـن النظـم والإتقـان والبلاغة وغـير ذلك. ومـن أمثلتـه أيضًا: انشـقاق القمـر، وإظهار الطوفـان، وغيرهما.

بـ أبـو الصـلاح الحلـبي؛ إذ قـال: «واعتبرنا كونه مـن فعله تعالى؛ لجـواز القبيـح على كلّ مُحدَث، وجـوازه يمنـع مـن القطع على صدق المدعي، وكـون ما أتى به مصلحـة» [الحلبـي، تقريب المعـارف، ص 154].

ثـمّ ذكـر طريقـين للعلـم بكونـه من فعلـه تعالى، همـا عين مـا ذكره السـيّد المرتـضى بقـوله: «وطريق العلـم بذلـك أن يختص خرق العـادة بمقدوراته تعـالى، كإيجاد الجواهـر، وفعل الحيـاة، أو يقع الجنس من مقـدورات العبـاد على وجه لا تمكن إضافته إلى غيره، كرجوع الشـمس، وانشـقاق القمر» [المصدر السـابق].

فالفاعـل الذي تقـع منـه المعجـزة طبقًـا لهذه الإفـادات هو الله تعـالى، لكنّه قـد يُحدثها ابتـداءً، أو يُظهرهـا على يـدي المعصـوم تصديقًـا له. فليسـت المعجزة من فعـل المعصوم.

ويؤكّد ذلك كثرة التعبير عندهم بـ "الإظهار على يديه" وليس قيامه هو بالفعل.

فمن أمثلة ذلك:

قـول السـيّد المرتـضى: «ومعـنى قولنـا: "معجز"، في التعـارف: مـا دلّ على صدق من ظهـر على يده، واختـصّ به» [المرتـضى، الذخيرة في علـم الـكلام، ج 2، ص 18].

ومنـه كذلـك قـول الكراجـكي في وصـف المعصومـين عليهم السلام: «وأنّـه أظهـر على أيديهـم المعجـزات تصديقًـا لهـم فيمـا ادّعـوه مـن الأنبـاء والأخبـار» [الكراجـكي، كنـز الفوائـد، ج 1، ص 242]. وغـير ذلـك مـن العبـارات المتعارفـة عنـد الكثـير منهم.

المنشأ الثاني: تمكين المعصوم من فعلها

وهـو القيـد الذي ذكـره الكثير منهـم في تعريـف المعجزة، لتفسـير ما أسـند مبـاشرةً للمعصوم من فعـل المعجزات، ومـن هؤلاء:

أ ـ العلّامـة الحـلّي؛ إذ قـال: «وشرط المعجـز أن يكـون من فعله تعـالى، أو جاريًا مجـرى فعله، بأن يكـون بأمـره أو تمكينـه؛ لأنّ المصـدِّق للنـبيّ بالمعجز هو الله تعالى، فـلا بد أن يكون المعجز منسـوبًا إليـه» [الحلّي، أنـوار الملكوت في شرح الياقـوت، ص 184].

لكنّـه لـو كان منسـوبًا إلى الفاعـل المبـاشر، وهو النـبيّ، ولو ظاهـرًا، كان ذلـك نقضًـا للغرض من المعجـز، وهـو التصديـق. وهذا ما يجعلنـا نحصر وقوع المعجـز بالله تعـالى، دون إضافة القيـد المذكور.

بـ قـال أبـو الحسـن الحلبي في إشـارة السـبق، معللًا كـون المعجز مـن فعـل الله، أو جاريًا مجرى فعلـه: «لكونـه مـن فعل الله تعـالى، أو جاريًا مجـرى فعلـه؛ لأنّ الدعوى عليـه، فما تصديهـا إلّا إليه خارقًـا للعـادة الجاريـة بـين المبعـوث إليهـم؛ لأن المعتـاد لا إبانـة بـه ولا دلالـة فيـه مطابقًـا لدعـوى المـدّعي على وجـه التصديـق له» [الحلبي، إشـارة السـبق، ص 40].

وفي كلتـا الصورتـين عنـد هـؤلاء، يُنسـب الفعـل المُعجـز إلى الله تعـالى واقعًـا، لكنّـه لا ينحـصر بالفعـل المبـاشر مـن الله تعـالى، إنّمـا يكـون جاريًـا مجـرى فعلـه بالأمـر أو التمكين.

المنشأ الثالث: وقوعها استجابةً للدعاء

ممّـا ذكـروه مـن مناشـئ المعجـزة أنّها تقع اسـتجابةً لـلدعاء، بل نسـب الإمـام الخميـني إلى علماء الشـيعة تفسـيرهم المعجـزة باسـتجابة الدعاء، ويظهـر من كلامـه حصرها في ذلـك إذ قـال: «بل يظهر مـن كلام العلمـاء ـ وخاصّـةً المرحـوم المجلـسي رضوان الله تعـالى عليـه ـ أنّ الإيمـان بالتفويض في الخلـق والـرزق والتربيـة والإماتـة والإحياء، إلى غير الحقّ سـبحانه، كفـرٌ صريحٌ ولا يسـتريب عاقلٌ في كفـر مـن قال بـه. وجعلـوا الكرامـات والمعجـزات مـن قبيـل اسـتجابة الدعاء، وأنّ الحقّ سـبحانه هو الفاعـل في كلّ هذه الأمـور» [الخميني، الأربعـون حديثًا، ص 602].

وكـون المعجـزة اسـتجابةً لـلدعاء يـكاد يكـون تفسـيرًا للمنشـإ الأوّل الذي ذكرنـاه، وليس منشـأً مسـتقلًّا، إلّا أنّنـا أفردنـاه بالبحـث بلحـاظ كونه تفسـيرًا صالحًا لوقـوع المعجزات المبـاشرة بفعل الله تعـالى، أو بفعـل المعصـوم ظاهـرًا، على حـدّ سـواء. أي أنّ أصل الفعل مـن الله تعالى، لكنّ السـبب في إحداثه هـو الدعاء.

فممّن نسب المعجزة لاستجابة الدعاء:

أ ـ السيّد السبزواري: قال في شأن إحياء الموتى بدعاء عيسى: «فإذا برئ المريض بدعاء المسيح وبركته، لا يسع لأحد إنكاره، فيكون أتمّ في الاحتجاج. وقد نُسب الإبراء إلى عيسى عليه السلام؛ لأنّه المباشر في ذلك بدعائه وبركته، والسبب في ظهور المعجزة على يديه، وإن كان الجميع يستند إلى الله تعالى، كما يدلّ قوله جلّ شأنه: ﴿**بِإِذْنِ اللهِ**﴾، المذكور في الآية الشريفة» [السبزواري، مواهب الرحمن، ج 5، ص 300].

ب ـ الشيخ الطوسي: قال في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي**﴾: «أي اذكر إذ تدعوني فأحيي الموتى عند دعائك، وأخرجهم من القبور حتّى يشاهدهم الناس أحياءً. وإنّما نسبه إلى عيسى لما بيّنّا من أنّه كان بدعائه» [الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج 4، ص 56].

وهو الصحيح الذي تؤيّده شواهد قرآنية وروائية.

جـ ـ الطوسي أيضًا: قال في تفسير الآية: «وقوله: ﴿**وَتُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي**﴾ معناه أنّك تدعوني حتّى أبرئ الأكمه ... ونسب ذلك إلى المسيح لما كان بدعائه وسؤاله» [المصدر السابق].

فمن الشواهد القرآنية، قوله تعالى في شأن نوح: ﴿**فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ ۞ فَفَتَحْنا أَبْوابَ السَّماءِ بِماءٍ مُنْهَمِرٍ ۞ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ**﴾ [سورة القمر: 10 ـ 12]. وكذلك في دعاء زكريا أن يهب له ولدًا من امرأته العاقر.

ومن الشواهد الروائية: ما ورد في الكافي، عن الإمام الصادق عليه السلام من رواية طويلة «أنه سُئل: هل كان عيسى بن مريم أحيا أحدًا بعد موته حتّى كان له أكلٌ ورزقٌ ومدةٌ وولدٌ؟ فقال: نعم، إنّه كان له صديق مواخٍ له في الله تبارك وتعالى... فانطلقا حتّى أتيا قبره، فوقف عليه عيسى عليه السلام ثمّ دعا الله عزّ وجلّ فانفرج القبر وخرج ابنها حيًّا ...» [الكليني، الكافي، ج 8، ص 337].

لكنّ الشيخ مكارم الشيرازي ذكر أنّ انحصار المعجزة باستجابة الدعاء أمرٌ لا دليل عليه؛ إذ قال: «فاستعمال أفعال مثل "أبرئ" و"أحيي الموتى" وبضمير المتكلّم تدلّ على أنّ هذه الأفعال من عمل الأنبياء أنفسهم، وأنّ القول بأنّ هذه الأفعال كانت تقع بسبب دعائهم فقط هو قول لا يقوم عليه دليل، بل إنّ ظاهر الآيات يدلّ على أنّهم كانوا يتصرّفون بعالم التكوين ويقومون بتلك الأفعال» [مكارم الشيرازي، الأمثل، ج 2، ص 507].

والكلام ليس في انحصار المعجز بالدعاء، بل لا نقول بانحصاره فيه؛ لورود الكثير من المعجزات ابتداءً من الله تعالى دون دعاء. إنّما الكلام في كون الدعاء أحد المناشئ المؤكّدة أنّ المعجزة من فعل الله تعالى، لا من فعل النبيّ عليه السلام.

وكون الفعل أُسند إليهم مباشرةً لا يعني بالضرورة أنّه واقع منهم على نحو الحقيقة، فإسناد

الفعل للفاعل له أضرب متعدّدة على نحو المجاز والتوسّع، وهو كثير في اللغة وفي القرآن الكريم. فقوله تعالى: ﴿**فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلكِنَّ اللهَ رَمَى**﴾ [سورة الأنفال: 17]، وإن أسند الفعل لله سبحانه، ونفاه عن القاتل والرامي، لكنه لا يعني أن الله تعالى هو الذي أوتر القوس ورمى بالفعل، إنما لكونه الأصل في التمكين.

وهكذا إذا وقع الفعل بالدعاء، إذ يمكن إسناده إلى الداعي بهذا الضرب من الإسناد، لأنه السبب في إحداثه في الخارج، لا أنه فاعله الحقيقي. وفي الرواية المتقدمة من الكافي عن الإمام الصادق، أن عيسى عليه السلام أحيا الميت بالدعاء، فقام من قبره. وهو ما صرح به الكثير من المفسرين والمتكلمين، نذكر منهم على سبيل المثال:

1- الطوسي: قال في التبيان: «قوله سبحانه: ﴿**وَأُحْيِي الْمَوْتى بِإِذْنِ اللهِ**﴾ على وجه المجاز، أضافه إلى نفسه، وحقيقته: أدعو الله بإحياء الموتى، فيحييهم الله، فيحيون بإذنه» [الطوسي، التبيان، ج 2، ص 468؛ انظر: ابن شهرآشوب، متشابه القرآن ومختلفه، ج 1، ص 258].

2ـ الطبرسي: قال في تفسير الآية: «إنّما أضاف الإحياء إلى نفسه على وجه المجاز والتوّسع، ولأن الله تعالى كان يحيي الموتى عند دعائه» [الطبرسي، مجمع البيان، ج 2، ص 753]. ثمّ ذكر قصّةً مشابهةً لما ورد في رواية الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام، من إحياء عيسى ميّتًا بالدعاء. وقصصًا أخرى كلّها بالدعاء.

المنشأ الرابع: النفس القدسية للمعصوم

وهي نظرية فلسفية مفادها أنّ منشأ وقوع المعجز هو قدرة النفوس القدسية المجرّدة على إحداثها، ولا شكّ أنّ نفوس الأنبياء والأئمّة عليهم السلام في أعلى درجات الشرف والقدس، فهي قادرة على التأثير في العالم المادّي بقوّة إرادتها وإيمانها ويقينها، وأنّ العناصر الطبيعية تتأثّر بقدرة هذه النفوس الشريفة وتنقاد لها.

قال السيّد الطباطبائي: «فبيّن أن إتيان الآيات المعجزة من الأنبياء وصدورها عنهم إنّما هو لمبدإٍ مؤثرٍ موجودٍ في نفوسهم الشريفة متوقّف في تأثيره على الإذن» [الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 1، ص 82].

وقال كذلك: «وبالجملة، جميع الأمور الخارقة للعادة، سواءٌ سمّيت معجزةً أو سحرًا أو غير ذلك، ككرامات الأولياء وسائر الخصال المكتسبة بالارتياضات والمجاهدات، جميعها مستندة إلى مبادئ نفسانية ومقتضيات إرادية على ما يشير إليه كلامه سبحانه، إلّا أنّ كلامه ينصّ على أنّ المبدأ الموجود عند الأنبياء والرسل والمؤمنين هو الفائق الغالب على كلّ سبب وفي كلّ حال» [المصدر السابق].

وقال الأستاذ مطهري: «أمّا في العمل الخارق للعادة، والذي يتمّ على يد النبيّ أو الوليّ، فإنّ الشروط تتغيّر على يديه، بفضل اتّصال روحه الطاهر والشفّاف بقدرة الله اللامتناهية» [مطهري، العدل الإلهي، ص 146].

والإشكال على هذا المنشإ أنّه لا يحصر المعجز بالنبيّ أو الإمام، إنّما يتعدّاهما لكلّ من امتلك طاقاتٍ وقابلياتٍ نفسانيةً مؤثّرةً في العالم المادّي، وعليه لا يمكن التمييز بين مُدّعي السفارة عن الله ﷻ وغيره.

وكون ذلك المبدإ هو الغالب عند الأنبياء والرسل والمؤمنين، لا يصلح لحلّ الإشكال المذكور، وهو الاشتراك بين الأنبياء وغيرهم فيه. فالغلبة في جماعة معيّنة مع فرض إمكانية الوجود في غيرهم، يمنع التمييز بين النبيّ وغيره؛ لأنّه بحسب الفرض أنّ المعجزة مرتبة سابقة على التحقّق من كون المدّعي نبيًّا أو لا، فلو وقعت بموجب هذا الفرض، اختلط النبيّ بغير النبيّ، خصوصًا إذا لاحظنا كلام السيد الطباطبائي في توسيع إمكانية شمول تلك القوّة لأصحاب المعجزات والسحرة وأصحاب الارتياضات بلا فرق.

وعليه لا يمكن التسليم بهذا المبدإ من هذه الجهة، وإن كان ممكنًا من جهة العقل؛ إذ لا يحكم العقل باستحالة ذلك في نفسه، فلا مانع عقلًا من تحقّق تلك الدعوى بالارتياضات والمجاهدات، إنّما الكلام في إثباته واقعًا بدليل قطعي، وإثبات أنّ معجزات الأنبياء مستندة إليها بالفعل.

الخاتمة

بعد استعراض ما سبق من أقوال المتكلمين وتصنيفها وبيانها، انتهينا إلى النتائج التالية:

أ- أنّ المعجزة فعلٌ خارق للعادة، يُظهرها الله تعالى على أيدي الأنبياء أو الأئمّة عليهم السلام، والغرض منها تصديق دعاوى الأنبياء بالخصوص، أمّا الأئمّة فقد تكون لتصديق دعاواهم، أو إظهارًا لشرفهم وعلوّ مقامهم، وقد تسمّى أحيانًا بالكرامة.

ولا يعني خرق العادة مخالفة قانون العلّية، بل يعني خرق ما هو معتاد ظاهرًا لأبناء البشر، فللمعجزة علّة كسائر الحوادث الواقعة بموجب العلل، إلّا أنّ هذه العلّة خفيّة غير معروفة، كما في الكثير من العلل المادّية في عالم الطبيعة.

ب- تكون المعجزة دليلًا على صدق دعوى النبيّ؛ لأنّ دعواه عن الله تعالى، ويستحيل على الله تصديق الكاذب، وإغراء الناس بالكذب؛ لأنّه نقض لغرض الهداية.

جـ- ذكروا للمعجزة أربعة مناشئ، بناءً على وقوعها الظاهر، أو السبب الداعي إليها، وهي:

1- أن تكون من فعل الله تعالى مباشرةً، دون توسط النبيّ أو الإمام. كما في إطفاء النار عن إبراهيم، أو إخراج يونس من بطن الحوت، وأمثالهما.

2- أن تكون جاريةً مجرى فعله، أي أنّها وإن وقعت ظاهرًا على يد المعصوم، لكنّها لا بدّ أن تقع على نحو لا يمكن معه نسبتها لغير الله تعالى، وذلك من قبيل تمكين المعصوم من فعلها، بمنحه القدرة والطاقة الخاصّة. فهي جارية مجرى فعل الله تعالى؛ لأنّ القوّة المؤثّرة فيها مُنحت من الله سبحانه.

3- كونها تقع استجابةً لدعاء المعصوم، كما في إنزال المائدة على عيسى عليه السلام بدعائه، أو بشارة زكريّا بيحيى من امرأته العاقر.

وهذا الفرض الأخير يفسّر الفرض الأوّل من وجهٍ، أي أنّه يفسّر المعجزات التي وقعت بالدعاء حصرًا، لكنّه لا يحصر وقوع المعجزة بالدعاء.

4- أنّها من مقدورات النفوس القدسية للأنبياء والأولياء، بل إنّ خوارق العادات ممكنة في غيرهم من سائر البشر.

د- لا معنى عندنا لتقسيم المناشئ إلى الأقسام المذكورة؛ لأنّ المنطلق في تشخيص مناشئ المعجزة هو الغرض الحصري منها، أي تصديق دعوى المدّعي للنبوّة، وهذا الغرض لا يتحقّق عقلًا إلّا أن تكون المعجزة من فعل من ادّعي عليه الدعوى، وهو الله تعالى. ولا بدّ أن يكون ذلك ظاهرًا بيّنًا عند المخاطبين بالدعوى، لا يشوبه شكٌّ ولا تأويلٌ؛ لأنّ أيّ احتمال عندهم مهما كان ضعيفًا

بوقوعها من غيره، يجعل الحجّة مخدوشةً غير تامّةً. بل يفتح الباب لمن أراد الاحتجاج بوقوعها من المدّعي نفسه.

فالبحث ليس في إمكانية تمكين المعصوم من فعل المعجز؛ لأنّ هذا جائز عقلًا ولا إشكال فيه، ولا في كون المعصوم ذا نفس قدسية لها القدرة على إحداث المعجز، فهو مثل سابقه في الجواز عقلًا، إنّما الكلام في الدلالة على صدق الدعوى، الذي ينحصر في كون المعجز من فعل الله تعالى. فنحن لا نبحث في إمكانية أو كيفية وقوع المعجز، إنّما في دلالته بعد وقوعه، واستلزامه صدق الدعوى. خصوصًا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أنّ الكثير من خوارق العادات تحصل للكثير من أصحاب القدرات الاستثنائية، أو أصحاب الرياضات الروحية حتّى من غير المسلمين.

بعبارة أخرى: إنّ وقوع الأمر الخارق للعادة ليس فيه دلالة في نفسه على صدق دعوى المدّعي للنبوّة، إنّما يجب أن يكون ظاهرًا بيّنًا في كونه من فعل الله تعالى بالخصوص. لا بحسب نسبة جميع الأفعال إلى الله تعالى كما هو مذهب الأشاعرة، إنّما لخصوصية هذا الفعل بحسب الغرض الذي وقع من أجله.

والفرق بينه وبين قول الأشاعرة من جهة عدم شمول أفعال العباد للفعل الخارق، فهو من اختصاص الله تعالى، فإذا أحيا ميّتًا، فذلك من مختصّاته غير المقدورة للعباد، فلا يقال هنا: كيف نُسب إحياء عيسى للموتى إلى الله، وإنّ ذلك من قول الأشاعرة الذين قالوا بنسبة جميع أفعال العباد إلى الله؛ لأنّ فعل عيسى وإن ظهر على يديه لكنّه خارج تخصّصًا عن أفعال العباد. إنّما يقع لهدف معلوم وهو تصديق مدّعي النبوّة كما تقدّم.

أمّا الدعاء فهو تفسير لوقوع الكثير من المعجزات من الله تعالى أيضًا، لا أنّه منشأٌ مستقلٌّ، كما لا تنحصر المعجزة به؛ لأنّها قد تكون بالدعاء، أو ابتداءً من الله تعالى.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، نشر مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، طهران، الطبعة الخامسة، 1426 هـ.

ابن حمزة الطوسي، محمد بن علي، الثاقب في المناق،. تحقيق: نبيل رضا علوان، نشر: أنصاريان، قم المقدسة، الطبعة الثالثة، 1419 هـ.

ابن شهر آشوب، محمد بن علي، متشابه القرآن ومختلفه، دار بيدار للنشر، قم، الطبعة الأولى، 1369 ش.

ابن فارس، أحمد بن زكرياء. معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، 1404 هـ.

ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: جمال الدين ميردامادي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ

الإيجي، عضد الدين، المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ.

البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، الفرق بين الفرق، تحقيق: إبراهيم رمضان، دارالمعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ.

الحلبي، أبو الحسن، عليّ بن الحسن بن أبي المجد، إشارة السبق، تحقيق: الشيخ إبراهيم بهادري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، الطبعة الأولى، 1414 هـ.

الحلبي، أبو الصلاح، تقي بن نجم، تقريب المعارف، تحقيق: فارس تبريزيان الحسون، 1417 هـ.

الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ.

الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر، مناهج اليقين في أصول الدين، تحقيق: محمد رضا الأنصاري الحلي، مطبعة باران، إيران، الطبعة الأولى، 1416 هـ.

الحلي، جمال الدين، الحسن بن يوسف، أنوار الملكوت في شرح الياقوت، تحقيق: محمد نجمي الزنجاني، منشورات الشريف الرضي، مطبعة أمير، قم، الطبعة الثانية، 1406 هـ.

الخميني، روح الله الموسوي، الأربعون حديثًا، تعريب: محمد الغروي، دار زين العابدين، لبنان، الطبعة الأولى، 1431 هـ.

الخوئي، أبو القاسم الموسوي، البيان في تفسير القرآن، نشر: اميد، قم، الطبعة الثامنة، 1416هـ.

الرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير (أو مفاتيح الغيب)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1420 هـ.

الراغب الإصفهاني، الحسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1412 هـ.

الراوندي، قطب الدين، سعيد بن هبة الدين، الخرائج والجرائح، نشر: مؤسسة الإمام المهدي، قم، الطبعة الأولى، 1409 هـ.

سبحاني، جعفر، محاضرات في الإلهيات، تلخيص: علي الرباني، نشر: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم.

السبزواري، عبد الأعلى الموسوي، مواهب الرحمن في تفسير القرآن، الطبعة الثانية، 1409 هـ.

السيوري، جمال الدين، مقداد بن عبد الله الحلي، إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، 1405 هـ.

الشيرازي، ناصر مكارم، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ترجمة: محمد علي آذرشب، الناشر: مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، 1421 هـ.

الطباطبائي، محمدحسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ.

الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، تصحيح: فضل الله اليزدي الطباطبائي، وهاشم رسولي، نشر: ناصر خسرو، طهران، 1413 هـ.

الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، الاقتصاد فيما يجب على العباد، تحقيق: محمد كاظم الموسوي، نشر: دليل ما، قم، الطبعة الأولى، 1430 هـ.

الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، الرسائل العشر، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.

الطوسي، الخواجة نصير الدين، رسالة قواعد العقائد، تحقيق: الشيخ علي حسن خازم، دار الغربة، لبنان، الطبعة الأولى، 1413 هـ.

الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، تصحيح: أحمد حبيب قصير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد البصري، كتاب العين، دار الهجرة، قم، الطبعة الثانية، 1409 هـ.

الكراجكي، أبو الفتح، محمد بن علي بن عثمان، كنز الفوائد، تحقيق: عبد الله نعمة، دار الذخائر، قم، الطبعة الأولى، 1410 هـ.

المحسني، محمد آصف، صراط الحق، الناشر: ذوي القربى، قم، الطبعة الأولى، 1428 هـ.

المرتضى، علم الهدى علي بن الحسين، الذخيرة في علم الكلام، تحقيق: عدّة من المحققين، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد المقدسة، 1441 هـ.

المرتضى، علم الهدى علي بن الحسين الموسوي، جمل العلم والعمل، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، الطبعة الأولى، 1378 هـ.

المرتضى، علم الهدى علي بن الحسين الموسوي، رسائل الشريف المرتضى، إعداد: السيد مهدي رجائي، تقديم: السيد أحمد الحسيني، منشورات دار القرآن الكريم، قم، 1405 هـ.

المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، النكت الاعتقادية، تحقيق: رضا المختاري، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، 1413 هـ.

النوبختي، أبو إسحاق إبراهيم بن نوبخت، الياقوت في علم الكلام، تحقيق وتقديم: علي أكبر ضيائي، نشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، الطبعة الثانية، 1428 هـ.

مطهري، مرتضى، العدل الإلهي، ترجمة محمد عبد المنعم الخاقاني.

مطهري، مرتضى، النبوة، ترجمة: جواد علي كسار (خالد توفيق)، نشر: مؤسسة أم القرى، قمّ المقدسة، 1419 هـ.